

الفصل الخامس

صيغ مقترحة للتخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي للجميع

أولاً : مقترحات ضرورية لتوفير الظروف الملائمة لنجاح التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي النظامي للجميع *

ثانياً : مقترحات : ضرورية لتوفير الظروف الملائمة لنجاح التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم غير النظامي للجميع *

ثالثاً : الصيغ المقترحة لتوفير الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي للجميع :

— البديل الأول - بديل جذري *

— البديل الثاني - بديل علاجي

الفصل الخامس

صيغ مقترحة للتخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي للجميع

ينطلق هذا الفصل من النصوص السابقة حيث تناولت هذه النصوص الواقع التعليمي للإناث في التعليم الأساسي للجميع ، نظامياً وغير نظامي . بينما تناول الفصل السابق خبرات بعض الدول في توفير التعليم الأساسي للجميع . أما هذا الفصل فسوف يعرض العديد من الصيغ المقترحة والتي تحاول جاهدة مواجهة العوامل التي أثرت في حرمان الإناث من حقهن في التعليم .

بدأت هذه الدراسة بوضع هدف لها منذ فصلها الأول وهو زيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي للجميع ومحاولة وضع تخطيط من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال المحورين التاليين :

(١) التخطيط من أجل توفير التعليم الأساسي للإناث في التعليم النظامي وكيفية توفير العوامل الجاذبة لهن في التعليم وسوف يتم ذلك بالتركيز على :

أ) العوامل التعليمية : وهي العوامل التي تؤثر في إلتحاق الإناث بالتعليم الأساسي أو الاستمرار فيه ومنها (المدرسة - المعلم - المناهج - نظام التقويم - التمويل) .

ب) العوامل الاجتماعية : والتي غالباً ما تفالى في إظهار المرأة في موقف الضعف ، وكثيراً ما تقلل من أهمية دورها في المجتمع ، والتي تؤكد على أن للمرأة دور واحد في الحياة .

ج) العوامل الاقتصادية : والتي تتمثل في الأعباء المادية التي تتكلفها الأسرة في تعليم الفتاة ، وأيضاً حرمان هذه الأسر من العائد الذي يدره عمل البنات .

(٢) التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم غير النظامي ومنها الموجودة بالفعل مثل (مدارس الفصل الواحد - مدارس المجتمع - فصول محو الأمية) إلى جانب الجهود غير الحكومية والمتمثلة في الجمعيات الأهلية ، وغالباً ما تحرم الإناث من الإستفادة من هذه الجهود وذلك بسبب عوامل تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية كالسابقة .

وقد تبين أن هذه العوامل تكاد تتشابه مع خبرات الدول الأخرى التي تعاني من مشكلات توفير فرص تعليم الإناث ولذلك يمكن الاستفادة من الرؤى المصرية والدولية في مواجهة العوامل المسببة لتقليل فرص تعليم الإناث كأساس تقوم عليه الصيغ المقترحة للتخطيط لزيادة فرص تعليم الإناث في التعليم الأساسي للجميع .

أولاً : مقترحات ضرورية لتوفير الظروف الملائمة لنجاح التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي النظامي للجميع .

تتضمن هذه المقترحات ما يواجهه العوامل التي تسببت في حرمان الإناث من الحصول على الفرص التعليمية في التعليم الأساسي النظامي وهي كالتالي :

(أ) عوامل تعليمية .

(ب) عوامل إجتماعية .

(ج) عوامل إقتصادية .

أ) العوامل التعليمية :

تمثل هذه العوامل عاملاً هاماً في إلحاق البنات بالتعليم وما يحدث داخل العملية التعليمية من أحداث جاذبة أو منفرة تؤدي إلى التسرب وترك التعليم وبالتالي هدر النفقات الحكومية على تعليم الأطفال في سن الإلزام مما يزيد أعداد الأميين وبالتالي مشكلة الأمية من جديد ، لذا فيجب التعرف على هذه العوامل وماذا يجب أن يفعل من أجل جذب الأطفال وإستمرارهم بالتعليم ، وهذه العوامل تتمثل في (مبنى المدرسة وموقعه - المعلم - المناهج - نظم التقويم - التمويل)

أولاً : مبنى المدرسة وموقعه :

(١) الاتجاه نحو تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية في المناطق الحضرية والريفية ، مع التركيز على المناطق الأكثر حرماناً وتخليقاً^(١) وذلك أيضاً بما يناسب الكثافة السكانية والمسافات الجغرافية والتوازنات البشرية .

(١) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية - إدارة شئون المرأة - ندوة أثر أمية النساء على

(٢) زيادة أعداد المدارس المخصصة للبنات ، وزيادة أعداد المعلمات والمديرات • مما يشجع بعض أولياء الأمور على الحاق بناتهم بالمدرسة (١)

(٣) الاهتمام بتوفير المرافق الصحية للمدارس التي تفتقر إليها ، لذا فإن هناك اتجاه نحو قبول مساهمة الجمعيات غير الحكومية والمجتمعات المحلية فى بناء المرافق الصحية • وأيضاً التيار الكهربائى من أجل استخدام تكنولوجيا التعليم ومسايرة العصر •

(٤) ولتدارك مشكلة توفير المؤسسات فمن الممكن التضحية بحجم المدرسة فى مقابل زيادة أعداد المدارس الواجب أنشاؤها •

(٥) الاهتمام بإنشاء الفصول المتعددة الصفوف وذلك لتقديم الخدمة التعليمية للمحرومات منها ، وخاصة فى المناطق النائية ، أو للبد والرحل •

(٦) وكما اتضح سابقاً أن عنصر البعد المكانى للمدرسة عن منزل الطلبة يؤثر فى الحاقها ، فكلما قلت المسافة بين منزل الفتاة والمدرسة كلما ازداد إلتحاق الإناث بالتعليم ، وبداخل المدرسة يكمن عامل ارتفاع كثافة الفصل حيث ينعكس ذلك على استيعابهن وحركتهن داخل المدرسة وبالتالي على النتائج النهائية لآخر العام وخاصة الرسوب والتسرب • كما يمكن الاستفادة من وجود أماكن للعملية التعليمية بعيداً عن أسوار المدرسة ومنها دور العبادة كالمساجد والكنائس فى غير مواعيد الصلاة وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم لكى تساهم فى رفع نسبة الاستيعاب وخاصة للفتيات •

(١) حسان محمد حسان - موجبات اجرائية فى علاج الرسوب والتسرب بالتعليم الاساسى - الندوة القومية حول الرسوب فى التعليم الاساسى والتسرب منه رؤية علاجية - ٢٨ فبراير - ٢ مارس ١٩٩٨ القاهرة جامعة الدول العربية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ص ٢١

(٧) كما يمكن استخدام نظام المدرسة المتنقلة التي تنتقل من مكان إلى آخر حسب عدد المحتاجين لها ، وذلك بعد تقديم الخدمة التعليمية للفتيات المحتاجات بهذه الأماكن تنتقل لمكان آخر وهكذا ، وتستخدم هذه المدارس فى الأماكن العشوائية وللقبائل المتفرقة وأيضاً للبد والرحل ، وذلك للفتيات فى سن الإلزام - وربما تقتشابه هذه الفكرة مع فكرة مدارس الـ BRAC فى بنجلاديش والتي تقام بأبسط الإمكانيات من أجل هدف محدد وهو تعليم الأطفال الإناث والذكور فى سن صغيرة وعندما تؤدي مهمتها ينتقل القائمون عليها إلى مكان آخر وهكذا .

مع ضرورة إيجاد نظام تعليمي يتسم بالمرونة فى الجداول الدراسية اليومية والسنوية وخاصة فى المناطق الريفية ، وذلك لتمكين الفتيات من المساعدة فى عمل المنزل ورعاية الصغار ، كما يتجه هذا النظام إلى تكييف برامج الدراسة حسب متطلبات القوى العاملة فى ميدان الزراعة ، فيتم اغلاقه فى أوقات الحاجة الماسة إلى عمل الفتيات فى الحقل .

(٨) كما يمكن استخدام ، التعليم عن بعد (١) لمواجهة القصور فى أعداد المدارس وأيضاً لعلاج مشكلة بعد المدرسة عن منازل الفتيات من خلال تقديم الخدمة التعليمية لهن فى منازلهن ، وخاصة بعد اطلاق القمر الصناعى المصرى فى أبريل ١٩٩٨ ، وتخصيص قنوات تعليمية تضم بداخلها مراحل مختلفة وتخصصات مختلفة وذلك من أجل تحقيق أهداف عامة لهذه القنوات التعليمية .

(١) تحسين مكونات وتجويد العملية التعليمية .

(٢) تعزيز مبدأ التعلم الذاتى واعتماد الطلاب على أنفسهم فى التعليم .

(٣) تقديم برامج غير منهجية غير تقليدية لجميع المواد الدراسية والمراحل التعليمية .

(٤) تقديم برامج اثرائية كالمناهج الدراسية وموضوعات ثقافة عامة .

(٥) تحقيق أهداف التعليم والتعليم للجميع والتعليم المستمر .

(٦) المساهمة فى تجديد وإثراء ثقافة المعلم الأكاديمية والتربوية .

وقد حددت هذه القنوات الفئات المستهدفة لها وهم :-

- (أ) الأطنال فى المرحلة الإبتدائية والإعدادية •
 (ب) المعلمون فى المراحل التعليمية المختلفة •

وذلك من خلال العديد من القنوات وهى :

— قناة مخصصة للتعليم الإبتدائى •

— قناة مخصصة للتعليم الإعدادى •

— قناة مخصصة لمحو الأمية •

— قناة مخصصة للمعلم •

إلا أن هذا المشروع لن يحقق أهدافه إلا إذا كان بث هذه القنوات مجاناً مثل القنوات المحلية • ويمكن الاستفادة من القنوات التعليمية بمد المدارس والجمعيات بأجهزة تليفزيونية تستقبل هذه القنوات ، وتحديد مواعيد العرض لهذه الدروس داخل قاعات المدارس فى غير مواعيد الدراسة • لذا فإنه بإمكان القنوات الفضائية الاستغناء عن العائد المادى من داخل القطر والاستفادة منه بتسويق هذه القنوات لدول الشرق الأوسط والدول العربية ، وذلك مساهمة منها فى حل مشكلات التعليم المختلفة فى المجتمع المصرى • وهناك تجربة ناجحة قامت بها الصين كجهد موجه لتوفير التعليم للجميع وكذلك الهند فمن الضرورى الاستفادة من هذه الخبرات •

ثانياً : المعلم :

مع الإيمان بأهمية دور المعلم وكيف أنه هو جوهر العملية التعليمية ، ولكى يقوم بعمله على أكمل وجه فيجب أن يكون قادراً علمياً ونفسياً ومهنياً ومعد دائماً للعطاء لتلاميذه وإحساسه بأن وظيفته من أسس الوظائف وأنها مهمة إعداد مواطنين (وطنية) لذا فإنه من الضرورى مراعاة النقاط التالية لكى يمكن الاستفادة من كل طاقات المعلم :

كما اتضح من الفصل السابق أن هناك تجارب من أجل اصلاح أحوال المعلمين ، وذلك

من خلال :

أولاً : الاهتمام بأعداده مهنيًا وأكاديميًا ، وثقافياً إعداداً جيداً .

ثانياً : - من خلال تدريبه من آن لآخر لتعريفه بأحدث ما وصلت إليه الأبحاث والدراسات التربوية وأيضاً بأحدث الوسائل التعليمية وطرق التدريس . وهذا التدريب يستمر مدى الحياة .

كما اتضح في الفصل الثاني من الدراسة أن هناك تنوع في مؤهلات المعلمين فقد تأرجحت بين المؤهل المتوسط ، والمؤهل فوق المتوسط التربوي وغير التربوي . وهناك المؤهل الجامعي التربوي وغير التربوي ، ومع الاهتمام بمعلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وفتح برنامج خاص لهم بكليات التربية من أجل تأهيلهم للمستوى الجامعي وعلى الرغم من الأعداد التي التحقت به إلا أن هناك أعداداً كبيرة لم تلتحق به . لذا يجب التأكيد على أن الحصول على التعليم الجامعي شرط للترقى إلى الوظائف الأعلى .

ضرورة توفير برامج التعليم المفتوح ، والتعليم من بعد في معاهد وكليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجهاز التليفزيون لتدريب معلمى التعليم الابتدائى القائمين بالعمل لرفع مستوى أدائهم . وإكسابهم الجديد فى العلوم التربوية ، واستراتيجيات التدريس . وأساليب التقويم فى المواد الدراسية وجوانب التطوير التى تجرى فى التعليم الابتدائى (١)

العمل على ضرورة توفير التدريب للمعلمين دون تكلفتهم جهد الانتقال من مكان إلى مكان وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيات ، إما الفيديو كونفرانس أو شرائط الفيديو أو شرائط الكاسيت بالإضافة إلى استخدام القناة المتخصصة بالمعلم ، وذلك باستخدام امكانيات القمر الصناعى المصرى .

(١) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة - بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم - مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى - التقرير النهائى

هذا إلى جانب الاهتمام بالإكثار من أعداد المعلمات ، لكي نواجه العادات والتقاليد التي تحول دون تدريس المعلم الذكر للإناث • ومحاولة جذب هؤلاء المعلمات للعمل في المناطق النائية وتوفير السكن لهن والرعاية الشاملة وربما يكون أفضل إذا كانت المعلمة من نفس القرية أو النجع أو الكفر •

وذلك إلى جانب ضرورة الاهتمام بتحسين أحوال المعلم المادية ورفع روحه المعنوية حتى لا ينصرف عن هذه المهنة إلى مهنة أخرى وحتى يؤدي واجبه برضل ، كما يجب الاستفاده من خبرته الميدانية في الاحتكاك المباشر بالتلاميذ في صنع القرارات وتطوير المناهج •

ضرورة اشراك المعلم في الإدارة المدرسية ، وجعل علاقته بالمسؤولين علاقة حوار من أجل التجديد ومسايرة العصر وذلك لكي ينعكس هذا على علاقته بتلاميذه لخلق جو من الحرية بإتاحة وقت محدد للأسئلة والإجابة ، وتنمية الإحساس بالمسئولية لدى التلاميذ من خلال تكليف هؤلاء التلاميذ بمهام خاصة ، وهذا بالتالي هو سلوك متحضر ينشئ التلميذ تنشئة اجتماعية متميزة •

كما أنه يجب اعتبار المعلم رائداً من رواد التغيير في المجتمع حيث أن علاقته الطيبة بأولياء الأمور ونوع الحوار بينه وبين أفراد البيئة المحيطة بالمؤسسة التعليمية التي يعمل بها سوف يكون لها عظيم الأثر في جذب هؤلاء للاحاق أبنائهم وخاصة بناتهم بالمدرسة حيث يعتبر المعلم مصدر ثقة من المجتمع المحلي ، مما سيكون له عظيم الأثر على زيادة نسبة الاستيعاب وخفض نسبة التسرب •

ضرورة عقد الدورات التدريبية لمديري المدارس والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين للتأكيد على هدف تحويل المدرسة من بيئة طاردة إلى بيئة جذب لهم ، والقضاء على أسباب التسرب أولاً بأول ، مع تكثيف الإشراف والمتابعة من قبل وزارة التربية والتعليم من أجل الحد من المعاملة السيئة للتلاميذ في المدارس ، على أن تطور أساليب الإشراف من التفتيش وتصيد الأخطاء إلى أسلوب التوعية والتوجيه للمدرسين والمدرسات • (١)

تركيز برامج إعداد وتأهيل المعلمين والموجهين على التدريس للأعداد الكبيرة لأن كثافة الفصل ضرورة حتمية ، والمهم كيفية التعامل معها وتقليل ما قد يترتب عليها من رسوب وتسرب • كما يجب •

(١) جامعة عين شمس كلية الآداب - مركز الدراسات والاستشارات والتدريب - توصيات مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم

استبعاد المعلمين والإداريين الذين يسيئون إلى المهنة اساءة قانونية بالغة ولا يحترمون انسانية تلاميذهم ، وثبت بالتقارير الغنية عدم صلاحيتهم للمهنة (١)

مع ضرورة التأكيد على إعداد المعلم إعداداً هينئ للتعامل مع الإناث ، ويبعث فيه احترام الجنس الآخر وخصوصياته واقناعه بأهمية تعليم المرأة لما سوف يكون له من مردودات على كل أبناء المجتمع بالتالى على مستقبل مصر .

المناهج :

وهى تمثل محتوى ما يقدم لهذه الفئة العمرية وبإمكانها أن تكون عامل جذب خاصة إذا ما احتوت ما يمس طبيعة التلميذ فى هذه المرحلة التعليمية ، وحياتة الراهنة والمستقبلية . ولا يخفى أن هناك بعض المناهج المكدسة المحتوى والتي يصعب على الأطفال فى بدء إلتحاقهم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى لتتوالى حتى الحلقة الثانية فهم هذا المحتوى والذي يجب على المعلم أن يتمه فى فترة معينة حسب الخطة الموضوعة للمنهج حسب شهور العام الدراسى ، لذا فالمعلم فى مثل هذه الظروف مطالب بالانتقال من جزء إلى آخر دون أن يستطيع تلاميذه فهم كل ما قام بتدريسه ، لذا فيجب التخفيف من عبء هذا المحتوى وهذا يستلزم تقليل أعداد الكتب الدراسية وأحجامها والتي ينوء بحملها طفل اليوم (٢) خاصة فى الصفوف الأولى من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى حيث أن أهم أهدافها معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

أما فى الصفوف الأعلى فيجب الاهتمام بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص حتى فى المخاطبة للجنسين ، وتتضح هذه المساواة فى اللغات الأجنبية حيث يتم المخاطبة بضمير الفاعل (She He) بين الأقواس ذلك إلى جانب المضمون الذى تحتويه لابد أن يفرق بين ما يقدم للذكور عما يقدم للإناث وهذا يحتاج إلى :

(١) حسان محمد حسان - مرجع سابق ص٢٢، ٢٤

(٢) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم - مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى - التقرير النهائى

وأوراق العمل - مرجع سابق ص٨٤

بذل الجهود من أجل تخصيص بعض الدروس للفتيات والبعض الآخر للذكور كل حسب طبيعته ، ذلك إلى جانب وجود دروس للجنسين معاً كثافة عامة وتنشئة اجتماعية وغيرها ، إلى جانب المقررات العلمية •

لابد من العمل على تعديل صورة المرأة السلبية عن نفسها وتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقي في المجتمع (١) وذلك من خلال عرض لأدوار المرأة في الحياة العامة ومجال العمل من خلال تقديم نماذج مشرفة للمرأة في صفحات التاريخ وأيضاً في الكتب العلمية ودورها في التجديد واختراع الجديد في هذا المجال وفي مهن أخرى •

ربط المناهج بالبيئة التي تعيش فيها الفتيات ، وذلك لكي يمكنها الاستفادة بكل ما هو في متناول يديها بطريقة جيدة ، وخاصة المواد الخام وتحويلها إلى منتج تتميز به هذه البيئة مما يدر دخلاً لها وبالتالي يعود بالنفع لأسرتها •

كما يجب أن تتضمن المناهج ما يلبي احتياجات الإناث إدارة موارد الأسرة - وكيفية الاعتناء بالمنزل وتلبية متطلباته وهكذا •

نظم التقويم والامتحانات :

لا يقل دور نظم التقويم والامتحانات عن سابقتها من عناصر في عدم الاستمرار في التعليم ، حيث يتسبب تكرار رسوب الفتاة أو بقائها للدور الثاني في حجبها عن الدراسة لأن أسرتها تعتقد أنها لا تستجيب للتعليم فلا فائدة من ذهابها للمدرسة وأفضل لها أن تتعلم واجبات ربة المنزل أو تخرج لمجال العمل • وذلك لأن نظم التقويم هذه لا تقيس إلا قدر ما حفظه التلميذ أسترجه في ورقة الامتحان ولم تقيس قدر ما استفاد التلميذ وقدر ما غيرت هذه المناهج في شخصيته •

أى يجب استخدام التقويم كمدخل لتطوير العملية التعليمية لاسيما التقويم التشخيصي للتعرف على العوامل الخارجية التي تؤثر سلباً على أداء التلاميذ مثل نقص التغذية وغيوب الإبصار والسمع والتقويم البنائي للتعرف على المعلومات المتصلة بالأهداف العامة للمقرر بكل من المدرس والتلميذ (٢)

(١) ربيعة سليم حمود - نحو استراتيجية عربية لمحو أمية النساء - ورقة عمل مقدمة إلى ندوة أثر أمية المرأة على الأسرة - ٢ - ٤

نوفمبر ١٩٩٦ الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية إدارة شؤون المرأة والأسرة - جامعة الدول العربية - ص ٢٤

(٢) حسان محمد حسان - مرجع سابق - ص ٢٦

التمويل :

ويتف التمويل كعنصر هام فى توفير الخدمة التعليمية ، وإن كانت الدولة قد أعلنت مسئوليتها عن توفير التعليم الأساسى مجاناً لكل الأطفال فى سن الإلزام أى من ٦ : ١٥ عام ، إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة لم يتحقق الاستيعاب لكل الأطفال فى سن الإلزام ، وذلك لقلة الإمكانيات التى لا تستطيع إقامة العدد الكافى من المدارس وبالتالي تلجأ إلى تعدد الفترات ورفع كثافة الفصل ، أيضاً ضعف ما يتقاضاه المعلم مما يؤثر أحياناً على أداءه داخل الفصل ، وغير ذلك مما ينتج عن ضعف التمويل المخصص للتعليم ، ومصر كدولة نامية تبذل أقصى ما فى وسعها وأن كان يجب عليها الكثير والكثير فى توفير الخدمة الأساسية التى تعد رجال ونساء الغد والمسئولين عن المستقبل وإن كان هناك بعض قصور فإن هذه الدراسة تدعو إلى تضافر الجهود بين الحكومة والهيئات غير الحكومية وأيضاً المجتمع المحلى فى مجال تمويل التعليم ، ذلك إلى جانب ضرورة فتح صندوق يقبل التبرعات لإنشاء المؤسسات التعليمية ، كما تدعو إلى ضرورة الأعمال باللامركزية فى عملية التأسيس ، وقد وقف مشروع شروق موقفاً جاداً فى توفير البنية الأساسية للمجتمعات وذلك بتمويله إنشاء المؤسسات وليس بتمويل فردى من وزارة التنمية الريفية وإنما بمشاركة المجتمع المحلى حيث يقبل التبرعات من الأفراد إما عينية كالأراضى والأثاث وإما تبرعات مالية ، فقد قام هذا المشروع بإنشاء ٤٠٦ فصلاً للتعليم الأساسى بالقرى حتى عام ١٩٩٨ ومن المنتظر أن يزيد ، وفى رأى الدراسة الحالية أنه كلما ساهم المجتمع المحلى فى إنشاء مؤسساته وبنيته الأساسية حسب قدراته المالية والعينية كلما أحس بملكيته لهذه المؤسسات وبالتالي الحفاظ عليها ، والمحاولة المستمرة لتطوير ما ساهم فى انشاءه وتمويله ، إذا كان هذا الاتجاه فى القطاع الرينى فلما لا يمتد ليشمل القطاع الحضرى والمناطق الفقيرة والنائية تبعاً لمشروعات أخرى تقدم البنية الأساسية مما سوف يخفف على كاهل الحكومة وبالتالي سوف توجه الجهود الحكومية إلى الإصلاح والتطوير وليس الوقوف فقط عند الانشاء والمعاناة فى هذا الانشاء .

كما يمثل التعليم عن بعد أن أجيد استخدامه كنظام تعليمى كحل لمشكلة التصور فى المباني المدرسية ، وأيضاً سوف يعتمد على عدد قليل من المعلمين الكفاء الذين يقدمون هذه البرامج التعليمية ، وبالتالي فإن مثل هذا النظام التعليمى سوف يوفر الوقت والمال .

(٢) . العوامل الاجتماعية :

تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل التى تؤثر فى إلتحاق الفتاة بالتعليم ، حيث تركز النظرة المجتمعية المتدنية للمرأة بأنها تنظر إليها فى أغلب الأحيان على أنها مخلوق ناقص ، كما أنها تضع المرأة فى الدرجة الثانية بعد الرجل ولا تضعها معه على قدم المساواة ، ولا يخفى أن هذه النظرة المجتمعية ترى أن المرأة تربي من أجل القيام بدورها

التقليدى فى رعاية البيت وإنجاب الأطفال وتربيتهم ، لا لأن تكون فرداً عاملاً قادراً على الاتخراط فى مجالات العمل المختلفة والتي تستطيع القيام بها إن أحسن تعليمها وإعدادها فإنها ستكون بحق صانعة أجيال وعاملة على قدر كبير من تحمل المسئولية ، لذا فترى الدراسة الحالية ضرورة الاهتمام بتوجيه المجتمع نحو تنشئة المرأة تنشئة لا تجعلها تشعر بأنها الأضعف والأدنى من الجنس الآخر وذلك من خلال :

(١) تكثيف الجهود لتعديل الاتجاهات التقليدية للمجتمع نحو المرأة والتي تعرقل تعليمها وتحرمها من الفرص التعليمية المتكافئة مع الرجل ، وذلك بالعمل على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد الإناث بحيث يعامل الذكور والإناث على قدم المساواة فى الأسرة والمدرسة والمجتمع الكبير (١) حيث لم تعد الفتاة عبئاً على الأسرة وإنما من خلال تعليمها تستطيع أن تعمل عملاً مشرفاً وبإمكانها فى ذات الوقت مساعدة أسرتها مادياً فهى عضو نافع ، فيجب ألا تعامل كضيف مهمال به الزمن فإنه راحل إلى بيت لآخر وهو بيت الزوجية وكان بزواجها أصبحت لا تنتمى إلى أسرتها ، مع العلم أنها فى الشريعة الإسلامية حتى بعد زواجها تحمل اسم عائلتها وتستطيع أن ترفع اسم هذه العائلة وتشرفه وتعليم هذه الفتاة هو استثمار لها ولأسرتها على المدى البعيد ، وأنها بذلك تقف موقف المساواة مع الأخ الذكر ، ولا داعى للمبالغة فى العادات والتقاليد التى تؤكد على أن انجاب الذكور أفضل من انجاب الإناث ، لذا يتطلب الأمر وضع خطة مصاحبة للخطأ التعليمية ومتكاملة معها وبخاصة فى المناطق التى تنتشر فيها النظرة الاجتماعية المتدنية للمرأة ، تهدف هذه الخطط إلى العمل على زيادة الوعى الاجتماعى بقدرات المرأة وحقوقها الكاملة فى التعليم والعمل والمساهمة فى كافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) كما تقف بعض العادات المجتمعية أيضاً ضد تعليم المرأة حيث تؤكد بعض هذه العادات على الزواج المبكر وكيف أنه ميزة لا تحظى بها إلا الجميلات ، وكم يكون أثر هذه العادة على الفتاة فى اجهادها صحياً ونفسياً إلى جانب حرمانها من فرص التعليم المتاحة لها وتكثر هذه الظاهرة فى الريف والصعيد المصرى ، لذا فيجب التوعية من خلال الوسائل المختلفة بخطورة هذه الظاهرة على صحة الفتاة وبالتالي

على اطفالها الذين سوف تنجبهم وهي مازالت طفلة ، بالإضافة إلى كثرة حالات الوفيات للأمهات والأطفال الرضع وغير ذلك • ووسائل الإعلام هي الأجدر بالقيام بمثل هذا الدور وأيضاً وزارة الصحة ودور العبادة •••• الخ•

(٣) ذلك إلى جانب وقوف العادات والتقاليد موقف الرفض لإلحاق الفتاة بالمدارس المختلطة • لذا يجب الاهتمام بإنشاء مدارس خاصة لكل جنس (١)

(٤) كذلك لابد من بذل جهود خاصة لتعديل صورة المرأة السلبية عن نفسها ، وتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقي في المجتمع واقناعها بقدرتها على الاضطلاع بأية مسئولية ، وتقديم نماذج من النساء اللواتي نجحن في ميادين عديدة وذلك لتقوية الدافع لديها نحو التعليم وتحقيق الذات •

(٥) ونظراً للدور الخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية في تشكيل الاتجاهات ، ينبغي أن توجه عناية خاصة لاستغلالها بتنظيم حملات توعية لمختلف قطاعات المجتمع لتعديل الاتجاهات والمواقف والسلوكيات التي تكرس التمييز بين الجنسين ، وتظهر المرأة في مرتبة دونية ، وتقديم صورة بديلة ، تظهر أدوارها الايجابية في مختلف مجالات النشاط ، ومحاربة الأفكار المتطرفة التي تشغل عباءة الدين لدفع المرأة إلى التتوقع •

(٦) كذلك ضرورة تحريك الوجدان الديني لدى الجماهير لصالح تعليم الإناث وهو محور أميتهن وذلك بالتأكيد على ما حض عليه الإسلام من جعل العلم فريضة على كل مسلم ذكراً كان أم أنثى ودعوته لطلب العلم من المهد إلى اللحد والاستعانة في ذلك برجال الدين وأئمة المساجد المستنيرين •

(١) مي ريحاني - استراتيجيات تعليم الاناث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إعداداً للقرن الحادي والعشرين - مكتب اليونيسيف

العوامل الاقتصادية :

لا تقل العوامل الاقتصادية عن العوامل الاجتماعية في تأثيرها على إلحاق الإناث بالتعليم . حيث يمثل إلحاق الأطفال بالتعليم عبئاً اقتصادياً كبيراً على الأسر ذات الدخل المنخفض ، كما تمثل عمالة الأطفال دخل يضاف إلى دخل الأسرة . وبالتالي يكلفهم الكثير حيث ينفقون على تعليم أبنائهم بالإضافة إلى حرمانهم من الدخل العائد من عمل الطفل . لذا فهناك بعض البدائل التي تخفف أثر العبء المادي على الأسرة وبالتالي إلحاق بناتهم بالتعليم .

(١) محاولة تقليل إنفاق الأسرة على تعليم الفتيات ، حيث ترى الدراسة ضرورة تقديم منح لأولياء أمور الفتيات الفقيرات . فقد كان منذ زمن ليس ببعيد هناك منحة تقدمها الحكومة للعاملين بها عند دخول المدارس كما هو قائم حتى الآن في الأعياد في بعض الوزارات لمواجهة التزامات هذه المناسبات .

(٢) إلى جانب أهمية إعطاء الفتيات معونات مادية وذلك من خلال إعفائها من المصروفات المدرسية ، ومعونات عينية كتسليمها بعض الأدوات المدرسية والزي المدرسي بطريقة تحفظ لهن كرامتهن بين زميلاتهن وذلك لن يتحقق إلا إذا كان هناك إحصائيات اجتماعيات بالمدرسة على وعى تام بحالة فتيات المدرسة وتحديد الطرق المثلى لمساعدتهن . وقد سبقتنا في هذا الحل كل من الهند وبنجلاديش في تقديم المنح الدراسية للفتيات – وأيضاً إعفائهن من الرسوم الدراسية .

(٣) ذلك إلى جانب ضرورة اهتمام النظم التعليمية بتدريب مهنية مختلفة تناسب مع ظروف بيئة الفتاة ، بحيث تفتح للفتاة مجالاً للعمل يزيد من دخلها ، وذلك سوف يكون حافزاً وجاذباً للفتيات ولأسرهن لإلحاقهن بالنظام التعليم القائم .

(٤) إلحاق بعض الورش بالمدارس وذلك من أجل توفير التدريب العملي لما يدرسه وإذا تقدمت في إنتاج أي سلعة تعمل بها وتتقاضى عن ذلك أجراً يساعدها في استكمال تعليمها وأيضاً مساعدة أسرته حتى لا تحرم الأسرة من العائد الاقتصادي للفتاة الذي تحققه الفتاة من خلال عملها في الحقل أو السوق .

(٥) العمل كذلك على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للأسرة وتوعيتها بأهمية التعليم بعامة ، وأهمية تعليم الإناث بخاصة ، وتقديم مساعدات مالية وعينية للمحتاجين منهم ، حتى يتمكنوا من تحمل عبء نفقات المعيشة الإضافية الناتجة عن إلحاق بناتهم بالمدرسة .

ثانياً: مقترحات. ضرورة لتوفير الظروف الملائمة لنجاح التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم غير النظامي للجميع .

إذا كان الجزء السابق يسعى نحو سد الفجوات التي تعوق عملية الاستيعاب الكامل للفتيات في سن الإلزام والمحافظة على استمرارهن في التعليم وعدم التسرب ، وإن كن أكثر حظاً من الأجيال السابقة في الحصول على الفرص التعليمية ، لذا فلا بد من توجيه الاهتمام نحو من لم يلتحقن بالتعليم ، أو من تسربن منه وانضممن إلى قائمة الأميين ، والتي تصل نسبة الأمية إلى ذروتها عند الإناث حيث تزيد على ٦٠ ٪ من عدد الأميين لدى الكبار ، أي ضعف عدد الذكور الأميين ، لذا فلا بد من تقديم مقترحات تحقق لهن قدرأ من التعليم تقدمهن على أول درجات السلم التعليمي ومساعدتهن على استكمال هذا السلم من خلال جذبهن إلى برامج محو الأمية والتي تعددت الجهات التي تقدمها فمنها الحكومية (مدارس الفصل الواحد - مشروع المجلس القومي للأمومة والطفولة لمحو أمية المرأة في سن الانجاب) ومنها غير الحكومية كجهود الجمعيات الأهلية والتي حققت نجاحاً ملحوظاً وإن كانت قد ركزت جهودها في محافظات بعينها وهناك جهود جهات دولية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وهي اليونيسيف وذلك بإنشاء مدارس المجتمع . ومع هذا التعدد فلم تستطع هذه الجهود القضاء على أمية الإناث وذلك لتأثر إلحاق الإناث بهذه المشروعات بعوامل معوقة . الأمر الذي يفرض وضع بعض المقترحات الأساسية لتوفير الظروف الملائمة لنجاح التخطيط لزيادة فرص التعليم غير النظامي للإناث في إطار التعليم للجميع بمصر .

اتخاذ القرار السياسي الجدى بالإلتزام بمحو الأمية والتعميم الكامل لذلك مهما كانت الصعوبات ، وتنظيم حملة شاملة ضمن فترة زمنية محددة تتسم بطابع الإلحاح والضرورة وتعلن حرباً على مشكلة اجتماعية خطيرة ، لها تأثيرها السلبي على كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية (١) قد اتخذ هذا القرار أكثر من مرة وأخرها أن تنتهي المشكلة عام ٢٠٠٠ كما سبق بيان ذلك في الفصل الثالث ، ومع ذلك ما تزال المشكلة قائمة بالرغم من أنه لم يبق على عام ٢٠٠٠ سوى بضعة شهور . مع ضرورة إلزام جميع الأميين والأميات بالعمل على تحرير أنفسهم من الأمية وفرص العقوبات على كل من يمتنع منهم عن الالتحاق بالدراسة .

انظر في هذا الشأن .

اعتماد التعبئة الشعبية الشاملة لصالح محو الأمية باعتبارها مشكلة قومية تتطلب تضافر جهود الجميع ، وذلك بدعوة كافة المؤسسات الرسمية والأهلية والشبابية والأندية الثقافية • ووضع ضوابط صارمة تلزم المؤسسات المختلفة بعدم تعيين الأفراد الذين لا يتقنون القراءة والكتابة ، وعلى تنظيم حملات لمحو أمية العاملين والعاملات لديها أو تسهيل ذلك أمامهم • وقد اتضح أثر مثل هذه المواجهة الشعبية فى النصل الرابع حيث نجحت الصين والهند فى خفض معدلات الأمية باتباعها هذا النهج •

ولعله من المفيد وضع العديد من صور الترغيب فى التعليم جذباً للإناث للإلتحاق بفضول محو الأمية ، ومن ذلك :

— اختيار أماكن للدراسة تناسب الدارسات ، واستخدام كافة الأماكن المتاحة فى هذا السبيل كالمساجد والكنائس والأندية وأماكن العمل المختلفة والجمعيات النسائية ومنازل الدارسات ، بالإضافة إلى المدارس الاعدادية والثانوية حيث تتناسب مع حجم الدارسات •

— جعل مواعيد الدراسة مرنة ، بحيث تتناسب مع ظروف الدارسات واستغلال فترات الركود فى العمل الزراعى فى المناطق الريفية لمحو الأمية للتخفيف من مشكلات التسرب أو عدم الانتظام ، وإشراك أولياء الأمور بتحديد جدول العمل المدرسى للتأكد من أنه يلبي حاجتهم (١)

— توفير فرص التعليم الذاتى للمرأة التى لا تمكنها ظروفها الاجتماعية من الخروج من بيتها بسبب التقاليد والعادات والاتجاهات السائدة فى بعض الجهات ، وذلك باستخدام برامج تعليمية تليفزيونية مناسبة ، كما يوصى باستخدام أساليب التعليم المبرمج والحقائب التعليمية والبرامج الإذاعية والمواد القرائية المبسطة (٢)

— ذلك إلى جانب ضرورة الاهتمام بتوفير جهاز تليفزيون بالأماكن التى تقدم خدمة محو الأمية وتعليم الكبار التى تتبع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومدها بأجهزة استقبال لكى تتم الاستفادة من القناة التعليمية الموجهة لهذا الغرض • وبذلك يتغير دور المعلم من شرح الدروس إلى توضيح ما يصعب فهمه على الدارسات ، كما يقوم بتبسيط وتيسير ما يقدم لهن وبالتالي سوف يكون دور المعلم وسيط بين وسائل الإعلام والدارسات •

(١) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - ندوة أثر أمية النساء على الأسرة - التقرير الختامى والتوصيات - ص ٥

(٢) صالح عزب - رفع نسب إلتحاق الفتيات والنساء ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ص ١٥

تعددت مؤهلات معلم محو الأمية وتعليم الكبار في مصر ، فقد تراوحت بين المؤهل المتوسط والعالي * وإن كان الغالبية من حاملي المؤهلات المتوسطة * لذا فيجب العمل على رفع المستوى التعليمي لهذا المعلم ليصل إلى المستوى الجامعي ، ذلك إلى جانب جعل هذه الوظيفة وظيفية ثابتة لا مؤقتة * لذا فمن الضروري الاهتمام بإعداد مدرسة الفصل الواحد للفتيات ومدارس المجتمع وأيضاً معلم الجهات غير الحكومية والسعى نحو الحاقه بالتعليم الجامعي كما يجب الاهتمام بتدريب هذا المعلم من أن لآخر ، ويمكن الاستفادة في هذا الجانب من تجربة الـ BRAC والتي يخضع فيها المعلم للتدريب المستمر ، مما سوف ينعكس على أداءه في تعليم الكبار *

ويبقى دور المعلم المتطوع الذي يرغب في النهوض بمجتمعه وبأبناء وطنه * وهذا المعلم بإمكانه أداء رسالته على أكمل وجه وفق إمكانياته * حيث أن هذا الواجب قد أقبل عليه بإرادته واختياره وبإحساسه بواجبه نحو وطنه وأبناء وطنه *

المناهج :

تقف المناهج كعنصر جذب لراغبي التعليم وأحياناً تقف العكس * لذا فيجب إعادة النظر بمناهج محو أمية النساء ، وبالكتب والوسائل التعليمية الخاصة بهن ، وبطرق التدريس وأساليب التقييم المتبعة * حيث يجب أن تراعى خصائصهن النفسية والاجتماعية والاقتصادية وخصائص مجتمعهن المحلي ، وقلبي احتياجاتهن ، وتسائر خطط التنمية واحتياجات سوق العمل ومتطلبات المجتمع المتطور *

تخصيص جانب تطبيقي هام في مناهج تعليم الفتيات والنساء بصنوف محو الأمية يساعدهن على تطبيق ما يتعلمون بأنفسهن فيما يتصل بالمهارات اللازمة لممارسة شؤونهن المنزلية ، وتخصيص مراكز للتدريب المهني للمتخرجات من فصول محو الأمية لإدماجهن في سوق العمل *

ذلك إلى جانب الاهتمام بتوفير مواد تعليمية وتثقيفية لمرحلة ما بعد الأمية ، كالكتب والصحف والمجلات تكون مناسبة لمستويات المتحركات من الأمية وملائمة حاجاتهن المختلفة ، لتشجيعهن متابعة الدراسة منعاً لارتدادهن إلى الأمية (١)

المعلم :

يتصف معلم التعليم غير النظامي بصفات خاصة تميزه عن معلم التعليم النظامي • حيث يتعامل مع الكبار الذين يكبرونه سنأ أحياناً ، وأحياناً تزيد خبرتهم عنه ، لذا فيجب مراعاة ما يلي :

— وضع معايير تحكم اختيار المعلمات بحيث يكن الأكبر سنأ والأكثر خبرة فلا تشعر الأميات بالإحراج بسبب فارق السن ، وتدريبهن ، وتطوير مناهج كليات التربية ومعاهد المعلمين بحيث تزود معلمات المستقبل بخبرات مناسبة للتعامل مع الراشدات وتعليمهن •

— زيادة عدد المدرسات العاملات في محو الأمية وتعليم الكبار وبخاصة في المناطق الريفية ، ويفضل تجنيد المعلمات من بين سكان هذه المناطق مع تخفيف شروط المؤهلات اللازمة للتعين ، وتوفير دورات تدريبية للمعلمات قبل الخدمة وأثناء الخدمة على التدريس للكبيرات (٢)

— ذلك بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار • فعلى سبيل المثال في الصين وجدت الدراسة أن صيغة المعلم الزائر تجعله أكثر ارتباطاً بدارسيه حيث تواجه هذه الصيغة الظروف الأسرية التي تعوق خروج المرأة لفصول محو الأمية ، فنيها يقوم المعلم بتعليمهن عن طريق البطاقات وتركها مع الدارسة لمدة معينة ومحتوى هذه البطاقات يشمل جوانب الحياة فمثلا بطاقة تحمل كلمة كرسى وتضعها فوق الكرسى وأخرى تحمل كلمة منضدة وتضعها فوقها ، وهذا إلى جانب بعض البطاقات التي تعلمهن الأرقام ، تليها بطاقات تحتوي على عمليات حسابية بسيطة •

(١) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - ندوة اثر أمية النساء من الأسرة - التقرير الختامي والتوصيات - مرجع سابق ص ١٦

(٢) صالح عزب - رفع نسب إتحاق الفتيات والنساء ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار - مرجع سابق ص ١٦

وهذا المعلم الزائر يحدد له عدد من الدارسات من نفس القرية أو الحى الذى يقيم فيه من جيرانه أو أقاربه ، حيث يقوم بتعليمهن ومتابعتهن من آن لآخر فى القراءة والكتابة ومبادئ الحساب • وبهذه الطريقة يمكن الاستغناء عن التمويل المالى اللازم لإنشاء فصول محو الأمية ، مما سوف يخفف العبء على كاهل الدولة • ذلك إلى جانب الاهتمام بالتشريعات الجاذبة •

مع مراعاة الاستقرار النفسى للدارسات وذلك بالحرص على عدم تغيير المعلم أثناء العام الدراسى • وأيضاً الاهتمام بتثبيت المعلم كوظيفة ثابتة لا وظيفة مؤقتة •

كما أنه بالإمكان خلق نظام جديد فى هذا التعليم وذلك بجعل المعلم معلم للأسرة ، ربما يكون هذا أجدى حيث يتولى تعليم الزوج والزوجة والأبناء •

تشريعات :

من أجل جذب الإناث للإلتحاق بنصول محو الأمية يستلزم هذا الإلتحاق مكافآت وحوافز أهمها :

— اما حوافز مالية تعطى للدارسات ، ذلك إلى جانب جعل شهادة محو الأمية هذه خطوة أساسية فى الترقية فى مجال العمل ، وأحياناً شرط للحصول على فرصة عمل •

— ضرورة فتح القنوات بين التعليم المدرسى النظامى وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار لإفساح المجال أمام المتحورات من الأمية للإلتحاق بالتعليم النظامى ومواصلة الدراسة فى المرحلة الاعدادية والثانوية والجامعة حسب قدراتهن ورغباتهن •

— تقرير إعفاءات ضريبية لأصحاب الأعمال الذين يساهمون بإيجابية فى مشروعات محو الأمية ، وتقرير مزايا وظيفيه ومهنية وإعفاءات من الرسوم والضرائب للنساء اللاتى تمحى أميتهن (٢)

(١) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - ندوة أثر أمية النساء على الأسرة التقرير الختامى والتوصيات - مرجع سابق ص ٦٠٥

(٢) المؤتمر القومى الثالث للمرأة المصرية (المنوفية ١٤ - ٦ مارس ١٩٩٨) توصيات المؤتمر - ص ٣

فتح حضانات ورياض أطفال ملحقة بمراكز محو الأمية أو قريبة منها حتى تتمكن الدارسات من الإلتحاق بالتعليم وهن مطمئنات إلى مصير أطفالهن وذلك للتخفيف من نسبة الإحجام والتسرب*.

جعل شهادة محو الأمية شرط أساسى للحصول على فرصة عمل فى أى جهة حكومية أو غير حكومية*.

توجيه مزيد من الاهتمام السياسى والمالى والتشريعى والتنظيمى والاجتماعى لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار مما يرفع مستوى الآباء الأميين ويزيد من اهتمامهم بتعليم أبنائهم وقد يقلل من نسب رسوب وتسرب هؤلاء الأبناء*.

ثالثاً: الصيغ المقترحة لتوفير الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الأساسى للجميع :

إن توافر هذه الظروف الملائمة بالاستفادة من بعض ماسبق تقديمه يمكن أن يؤدى إلى وضع صيغ تخطيطية مقترحة لزيادة الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الأساسى للجميع نظامياً وغير نظامى* وقد طرحت على شكل بدائل ، على المجتمع وفقاً لتوافر الظروف والإمكانات اختيار أى منها ، بل قد يختارها جميعاً ، ولكن يختار البديل المناسب للبيئة الملائمة* هذه الصيغ المقترحة طرحتها الدراسة فى بديلين :

(١) بديل جذرى*

(٢) بديل علاجى*

أولاً: البديل الجذرى :

وهو اقتراح انشاء إدارات خاصة بتعليم الإناث فى الفئات العمرية ما بين ٦ ، ١٥ عام كتعليم أساسى نظامى ، و١٥ سنة فأكثر كتعليم أساسى للكبار* مع ضرورة تأنيث المدارس من معلمات ووكيلات وناظرات ومديرات وحتى الإداريين بالمدرسة وأيضاً من يقومون بالإشراف على المدرسة*.

بالإضافة إلى الاهتمام بزيادة أعداد المدارس الخاصة بالفتيات فى كل حلقة من حلقات التعليم الأساسى ، وإذا كانت الحكومة تتولى تمويل التعليم الأساسى النظامى للفتيات ، فيجب أن تتكاتف الجهود المحلية الذاتية لتوفير التعليم الأساسى للإناث من سن الخامسة عشرة فأكثر . لذا فيجب أن تكون هناك إدارة مسؤولة عن التنسيق بين القطاعات الخاصة بالتعليم النظامى والقطاعات الخاصة بالتعليم غير النظامى .

وبتعاون الإدارة التعليمية مع الحى الذى تتبعه فى حصر الأماكن الخاوية التى تتبع الحى وكيفية الاستفادة منها فى بناء مؤسسات تعليمية تخدم الإناث فى سن الإلزام وفى المرحلة من ١٥ سنة فأكثر ، وقبول التبرعات من القادرين من أبناء الحى ، مسترشدة بمبادرة السيدة سوزان مبارك فى جمع التبرعات لبناء مدارس عقب زلزال ١٩٩٢ ومدى نجاحها فى جمع التبرعات وفى الكشف عن النوايا الطيبة لدى رجال الأعمال والقادرين مادياً نحو أبناء الشعب ، أو حتى كمجال لغسل الأموال

- وهذه المبادرة سوف يتضح صدامها فى الأحياء الفقيرة والعشوائية ، وفى القرى والكتفور والنجوع . كما أنه بالإمكان الاعتماد على دور العبادة فى الدعوة لأهمية تعليم المرأة ، ذلك إلى جانب نجاح هذه الدور فى التأثير على أبناء المجتمع المحيط فى إلحاق فتياتهم ، وأيضاً التبرع من أجل الإنفاق على تعليمهن إلى جانب ذلك يمكن الاستفادة من دور العبادة فى جعلها منارة تشع العلم والنور لأبناء الحى الذى توجد فيه فتكون فى غير أوقات الصلاة هى مؤسسات تعليمية قادرة على خلق مواطنات على دراية بأمور دينهن ودينتهن ، والترغيب فى تعليم هؤلاء الإناث فى أعمارهن المختلفة .

والمعلم فى هذا التعليم غير النظامى يمكن أن ينتدب من مدرسته وذلك فى غير أوقات عمله الرسمية ، ويمكن أن يكون متطوعاً وراغباً فى خدمة مجتمعه دون تكليف أو دون هدف (عائد مادى) وإنما تطوعه هو رغبة داخلية وإحساس مواطنة ويجب عليه أن يعلم أبناء وطنه وبناته . ويمكن أن يكون معلم زائر أو معلم للأسرة الذى يقوم بالتدريس لأفراد الأسرة غير المتعلمين . كما أن هذا الواجب فى محو أمية الإناث يمكن أن يكون شرطاً للحصول على الدرجة الجامعية من أجل التأكيد على دور الجامعة فى خدمة المجتمع المحلى .

كما يجب أن تتضمن المناهج التوعوية الاجتماعية بأهمية تعليم المرأة من ناحية الصحة الإنجابية ، ورعاية الأمومة والطفولة وترشيد الاستهلاك والاهتمام بمشكلات الوطن وعلى رأسها مشكلة السكان وكيفية إدراك أنه كلما حصلت المرأة على قدر يسير من التعليم كلما انعكس ذلك على عدد أفراد أسرتها ، وعلى قدرتها على تنظيم أسرتها . ذلك إلى جانب أهمية مشاركة المرأة في مجال العمل وتنفيذ هذه المشاركة .

وكذلك ضرورة التأكيد على دور وسائل الإعلام في الكشف عن حجم مشكلة الأمية ، وعدد من يعانون منها ، وكذلك عن الوجه المشرق للمتعلمات وكيفية إدارتهن لحياتهن ولإبنائهن .

كما يدعو هذا البديل إلى اللامركزية والتي أثبتت نجاحها في حل العديد من المشكلات التي تواجه المجتمعات ، فكلما قسمت المشكلة كلما سهل علاجها ، وإذا كان هذا البديل ينادى بتقسيم الإدارات التعليمية إلى إدارة لتعليم الإناث وأخرى لتعليم الذكور وهذه الإدارات تتبع لرئاسة حي ، يمكن أن يوفر الاحصاءات اللازمة لمعرفة حجم مشكلة تعليم الإناث في مراحل عمرية مختلفة ، فإنه سوف يوضح طرق التعامل مع هذه المشكلة من خلال تقديم بيانات واحصاءات عن :

- بيانات سكانية .
- بيانات اقتصادية .
- بيانات عن أعداد الطلاب وتدفعات الطلاب .
- بيانات عن الأوضاع التعليمية للإناث في فئات العمر المختلفة .
- بيانات عن الأوضاع التعليمية للإناث العاملات وعن انتاجهن .
- بيانات عن أعداد المعلمين .
- بيانات عن أعداد الصنوف والأبنية اللازمة .
- بيانات عن تكلفة الخطة ونفقاتها الرأسمالية والدورية (١)

(١) عبد الفتاح جادل وآخران - التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية - المركز الدولي للتعليم

وان توافرت هذه البيانات يكون التخطيط غير بعيد المدى وبإمكانه تحديد أهدافه بسهولة ، والوفاء بهذه الأهداف فى وقت يسير ، ويلزم لذلك عدد من السنوات كالتالى :

- يستغرق جمع الإحصاءات عن عدد الأناث فى فئات العمر المختلفة داخل كل حى ، أو قرية أو نجع مع تصنيفهم حوالى عام .
- تحديد الزيادة المتوقعة لهذه الأعداد ، خاصة متابعة أعداد المواليد ونوعهم على مدى الأعوام المختلفة ولتكن خمس سنوات .
- تحديد ما يلزم من مؤسسات تعليمية لكلتا الفئتين فى التعليم النظامى وغير النظامى فى ضوء الإمكانيات المتاحة .
- جعل مشكلة أمية النساء مشكلة قومية ، يجب تضافر كل الجهود من أجل القضاء عليها ، إما بالمشاركة الفعلية أو بالتبرع .

البديل الثانى : بديل علاجى :

وينادى بأن يبقى الحال على ما هو عليه ، من حيث أن وزارة التربية والتعليم تهتم بتوفير التعليم فى التعليم الأساسى النظامى للإناث من سن ١٥،٦ سنة وذلك مع ضرورة زيادة عدد المدارس الخاصة بالإناث فى هذه المرحلة التعليمية .

وكما تم طرحه فى الصيغ المقترحة محاولة ربط المناهج بالبيئة التى تحيى بها الفتاة كى يمكنها ذلك من الاستفادة بما هو فى متناول يديها وبالتالي الاندماج فى المجتمع مع ضرورة أن يكون ذلك وسيلة لتطوير المجتمع لا لثباته على وضعه الحالى .

أيضاً النظام المدرسى وضرورة أن يتسم بالمرونة فى المواعيد الدراسية وفى التقويم والامتحانات ، وبالإمكان الاستفادة من تجربة الهند فى توفير التعليم للجميع باستخدام التعليم عن بعد .

كما ان هناك ضرورة حتمية للاهتمام بالمعلم من حيث الاختيار أولا لمن يعمل بهذه المهنة وقدراته وسماته التي تؤهله للقيام بهذه الرسالة • ثم بعد ذلك الاهتمام باعداده أكاديمياً ومهنياً وثقافياً • وإذا تم هذا الإعداد يعين بشرط أن يستمر في تلقى التدريبات التي تجعله مثل الطبيب كل يوم يحمل له الجديد من الخبرات والأبحاث مما يجعله يطور من نفسه ومن العملية التعليمية •

أيضاً الاهتمام باستخدام أحدث التكنولوجيا فى عملية التعليم • ومحاولة التركيز على وضع أسس من بعدها يمكن للدارسة الاتجاه نحو التعليم الذاتى - مما سوف يكون له أثر كبير على التخفيف من أعباء الدولة فى توفير هذا التعليم للجميع •

ضرورة الاتجاه نحو توفير التمويل اللازم للتعليم ولا يكتفى بدور الدولة وإنما يفتح باب التبرع من القادرين على الإسهام فى تمويل التعليم •

وإذا كان هذا الحال فى تعليم الإناث من ١٥،٦ سنة ، والاتجاه نحو سد منابع الأمية فهناك أيضاً الإناث من سن ١٥ سنة فأكثر • وهى الفئة التى حرمت من التعليم • ويجب تعويضها وذلك عن طريق فتح قسم لتعليم الكبار فى كل إدارة ويتبع هذا القسم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار • حيث أن هذا سوف يجذب على الأقل من يتقنون بالقرب من هذه الإدارة • كما يجب أن يكون لها فروع فى كل جزء من الحى • وذلك من أجل القضاء على معوقات التحاق الإناث وخاصة المسافة بين المدرسة ومنزل الإناث •

كما يجب أن تتسم المواعيد بالمرونة ، أى بما يتناسب مع الظروف الأسرية والعملية للفتاة أو السيدة •

كما يجب أن يوضع فى الاعتبار محاولة جمع الإناث من هن فى سن متقاربة فى الفصل الواحد الذى يقدم هذه الخدمة أى الاهتمام بالقضاء على التفاوتات العمرية الكبرى بين الدارسات ، مما سوف يوضح مدى التشابه بينهن فى الظروف الاجتماعية والنفسية ••• الخ •

ويمكن الاستفادة من العاملين في نفس الإدارة التعليمية في التدريس لهؤلاء الطالبات في غير مواعيد عملهم الرسمية . وخاصة إذا كان يعمل في مدرسة تعمل بنظام الفترتين . فهو في بعض الشهور سوف يدرس في الفترة الصباحية وفي البعض الآخر سوف يدرس بالفترة المسائية ويكون اختيار هذا المعلم حسب كفاءته في عمله وحببه لهذا العمل ورغبته في مساعدة كل من يطلب التعليم . كما يجب أن يخضع للتدريب الذي يؤهله للعمل في مجال تعليم الكبار من آن لآخر داخل إدارته أو يمكن اعطاؤه مطبوعات للاستفادة منها في الوصول إلى كل جديد في هذا المجال .

مع ضرورة أن يتم كل هذا في اطار حملة قومية مثل حملات القضاء على شلل الأطفال ، يتم الإعلان عن موعد فتح فصول محو الأمية . ومواعيدها وأماكنها وبالتالي تحديد المرحلة العمرية لكل فصل . ومع تكرار هذه الحملات سوف يتم القضاء على آفة أمية الإناث .